الحرب الأميركية على العراق.... الفلسطينيون أيضا يدفعون الثمن

داود تلحمي

في الأشهر التي تلت الحرب الخليجية الثانية في مطلع العام ١٩٩١، وسبقت انعقاد مؤتمر مدريد في الشهر العاشر من العام ذاته، جال وزير الخارجية الأميركي، آنذاك، جيمس بيكر، في المنطقة والتقى بالأطراف المعنية بالصراع العربي- الإسرائيلي، محاولاً إقناعها، بالحسنى وبالضغوط، بالمشاركة في المؤتمر الخاص بمعالجة هذا الصراع، الذي كان الرئيس جورج بوش الأب قد عمل على انعقاده منذ أن انتهت الحرب على العراق، خاصة بعد ان أفصح عن ذلك في خطابه الشهير في مطلع الشهر الثالث من العام ذاته، والذي تحدث فيه عن »نافذة الفرص« التي وفّرتها الحرب لإحداث تقدم في حل جوانب الصراع في منطقتنا.

وأثناء جولاته في المنطقة، تحدث جيمس بيكر مع الأطراف العربية، وخاصة مع الطرفين المعنيين أساسا باسترداد أراضيهما المحتلة عام ١٩٦٧، الطرف الفلسطيني وسوريا، ومارس ضغوطا، واستخدم لغة، لم يتوقعها بعض المعنيين، إثر الحرب التي انقسم العرب فيها بين مؤيد أو متعاطف مع العراق ومؤيد للكويت وللحرب التي شنت من أجل طرد العراقيين منها.

الهزائم العربية... نوافذ فرص!

قال بيكر لمحدثيه الفلسطينيين والسوريين ما معناه أن الحرب المنتهية خسرها العرب جميعا وليس فريقا واحدا فقط، وأن عليهم بالتالي أن يدفعوا الثمن في التسوية المفترض العمل عليها. وكان يقصد الحربين، حرب العام ١٩٦٧، والحرب التي انتهت لتوها بتوجيه ضربات مدمرة للعراق.

وكما نقل عن كارل ماركس، الذي أدخل تعديلاً على مقولة شهيرة للفيلسوف الألماني هيغل جاء فيها أن التاريخ يكرر نفسه مرتين، فأضاف: أن المرة الأولى تكون عادة مأساة والثانية مهزلة، يمكن الحديث عن مقارنة بين سياسة جورج بوش الأب في العام ١٩٩١ وسياسة جورج بوش الابن الحالية وتلك التي يمكن أن ترسم بشأن الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، خاصة إذا ما شنت الحرب الأميركية على العراق في شتاء العام ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣، كما هو محتمل.

وعندما أدلى بوش الابن بخطابه الشهير يوم ٢٤/ ٢٠٠٢/٦، أعلن، عمليا، عن تحول للتركيز من التعاطي الأميركي مع الصراع الصراع العربي- الإسرائيلي والتركيز أولا على مسألة الحرب المرسومة على العراق. وجاء في خطابه هذا، الذي أدخل انشراحا غير محدود في قلب شارون، الذي لا يتصور أي حل مع الشعب الفلسطيني سوى الإخضاع بالقوة، جاء أن على الجانب الفلسطيني أن يستوفي شروطا معينة حتى يصبح مقبولاً، شروطا عنوانها التخلص من رئيسه الحالي ياسر عرفات، او تهميشه، وإجراء »إصلاحات سياسية ومالية وإدارية« ووقف ما يسمونه »الإرهاب«، والذي تبين لاحقا انه عندهم يشمل كافة أشكال المقاومة للاحتلال، وهي عناوين مضللة لعملية تأجيل ومحاولة تدجين او »تأهيل« للطرف الفلسطيني بحيث يقبل بسقف أدنى من مطالبه الحالية. أي اننا، في حال مضي الأميركيين في حربهم على العراق، أمام »نافذة فرص« جديدة، تنطلق هنا أيضا من »هزيمة« جديدة للعرب وانهيار مأمول في مواقفهم وسقوفهم في الحلول للصراع مع إسرائيل، مع ظروف وموازين إقليمية ومواقف إسرائيلية واميركية أكثر سوءا مما كان عليه الحال في العام ١٩٩١.

وعود مخادعة

والشعب الفلسطيني، في الحالة هذه، سيكون من أبرز الخاسرين في المنطقة في حال نشوب الحرب وتحقيق الأميركيين لهدفهم الأول منها، وهو تدمير العراق وقدراته الصناعية ونظامه الحالي ووضع اليد الأميركية عليه. هناك، بالطبع، خاسرون آخرون، غير الشعبين العراقي والفلسطيني، في المنطقة والعالم. والأمر هنا لا يتعلق بنظام العراق، الذي ليس الموقف منه سوى ذريعة للحرب الأميركية، بل يتعلق بثروته النفطية الهائلة، التي جعلت منه، في السنوات الأخيرة، البلد الثاني في العالم (بعد السعودية) من حيث الاحتياطي المكتشف من النفط في جوف أرضه.

المهم في الموضوع أن »نشر الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي«، الذي زعمت مستشارة الرئيس بوش الابن لشؤون الأمن القومي، كوندوليزا رايس، أنه هدف الحرب الأميركية الرئيس، ليس سوى غطاء شفاف (وكاذب) لأهداف استراتيجية أخطر بالنسبة للمنطقة (بما فيها ساحة الصراع العربي- الإسرائيلي)، وبالنسبة للعالم ككل. ولا يغير من صحة هذا التقدير كون الرئيس الأميركي تحدث عن الدولة الفلسطينية وحدّد تواريخ تقريبية للخطوات المتدرجة نحوها، وهي تواريخ يبدو أنها غير صارمة، بحيث اندفعت مواعيد الإنجاز وقيام الدولة في المقترحات الأميركية المتلاحقة من العام ٢٠٠٥ (وهو موعد متأخر ستة أعوام عن العام المفترض، ولو بالنسبة للجانب الفلسطيني الموقع، في اتفاقات أوسلو- القاهرة ورسائل الدعوة لمؤتمر مدريد) الى العام ٢٠٠٦، وربما في اقتراحات لاحقة، الى مهل أخرى، تتحكم بها حسابات واشنطن الداخلية ومواقف الأطراف الحاكمة في إسرائيل وموازين القوى العربية – الإسرائيلية، التي من المفترض أنها ستستمر في التدهور لصالح إسرائيل، وفق المخططات الأميركية- الإسرائيلية المشتركة. هذا علاوة على ان الخطاب الأميركي لا يحدد معالم الدولة ولا حدودها ولا درجة استقلالها الفعلي وسيادتها، ولا يضع أية كوابح أمام مشاريع التوسع والضم الإسرائيلية.

ومن المفيد هنا أن نبدد بشكل واضح الوهم الذي عبّر عنه أحيانا بعض الفلسطينيين والعرب بأن الحرب على العراق سيتم التعويض عنها »لتهدئة الرأي العام العربي« بجائزة للفلسطينيين، أي بتسوية مرضية لهم. فمجرد تصديق هذا الوهم ينطلق من استمرار الإيمان بالمعجزات »والمفاجآت السارة غير المنتظرة« وبقواعد غير عقلانية وغير مادية للسياسة الدولية للدول الإمبريالية، وفي مقدمتها الدولة الإمبريالية الأقوى في تاريخ البشرية، الولايات المتحدة. والمقصود بغير العقلانية، التوهم بوجود قيم أخلاقية لدى حكام الدول الإمبريالية من نمط الشفقة والكرم والشهامة، وكلها معايير غير موجودة في القاموس السياسي الدولي الممارس عمليا من قبل الإدارات الأميركية خاصة، وبشكل عام في مجمل أروقة صناعة السياسة الدولية.

محاولة منع الحرب

لهذا، فإن مصلحة الشعب الفلسطيني، كما كافة الشعوب العربية وشعوب »العالم الثالث« عموما، تكمن في العمل على منع وقوع هذه الحرب، إذا كان ذلك لا زال ممكنا. فنتيجة الحرب ستجعل الفلسطينيين في وضع أضعف تجاه إسرائيل، على الارض وعلى أية طاولة للمفاوضات، مع موقف أسوأ للراعي الرئيس المفترض للمفاوضات والتسوية، أسوأ حتى من مواقف كافة الإدارات الأميركية السابقة، بما فيها وخاصة إدارة بوش الأب.

وذلك لا يعني أن الحرب وتدمير العراق سيكونان نهاية التاريخ، وفق التعبير العجيب الذي ابتكر في مطلع تسعينات القرن الماضي. فليس للتاريخ من نهاية. وتدمير العراق وقتل مواطنيه وحكامه مهمة سهلة نسبياً من الزاوية العسكرية البحتة بالنسبة للولايات المتحدة، في ضوء الاختلال الهائل في موازين القوى. لكن السيطرة اللاحقة على العراق وفرض أو فبركة نظام موال للولايات المتحدة فيه على غرار ما قيل انه حصل في اليابان وألمانيا المهزومتين في الحرب العالمية الثانية، وفق أحد السيناريوهات التي تناقلتها وسائل الإعلام مؤخرا، كلها أمور بالغة الصعوبة والتعقيد، وأكثر بكثير مما يتصور حكام أميركا، الذين يعقدون مقارنات غير صائبة وغير عقلانية. وما يجري اليوم في أفغانستان، الأكثر فقراً والأضعف بنية ونظاماً واقتصادا وتطورا من العراق، يدلل على أن السيطرة الاستعمارية على بلدان »العالم الثالث« ليست بأمر سهل. وهو ما كان يفترض بالأميركيين أن يكونوا قد استخلصوه من تجربتهم في فيتنام في ستينات ومطلع سبعينات القرن الماضي.

احد كبار العسكريين الأميركيين الذين شاركوا في حرب العام ١٩٩١ عقد مقارنات ساخرة مع هزيمة عملاء أميركا في الهجوم على كوبا في العام ١٩٦١، وهو الهجوم الذي فشل في منطقة مسماة خليج الخنازير على السواحل الكوبية، فأطلق، ومن منطلق معارضة الحرب على العراق، تسمية خليج العنزات على الحرب المخطط لها.

ومهما يكن من أمر الحرب واحتمالاتها، فإن زيارة شارون لواشنطن في أواسط شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢ تؤشر لاستمرار حميمية العلاقة بين اليمين المتطرف الإسرائيلي الحاكم بزعامة شارون واليمين الجمهوري الأميركي المستعيد لعنجهية الهيمنة الإمبريالية الكونية بزعامة بوش؟ تشيني- رامسفيلد. وفي تصريح بوش بشأن حق شارون في الرد على أي قصف عراقي يوجه نحو إسرائيل، خلافاً للسياسة المعلنة حتى الآن وتلك التي اتبعها بوش الأب في العام ١٩٩١ مع اسحق شامير، في هذا التصريح ما يؤشر ليس فقط لإمكانية دخول إسرائيل على خط الحرب ضد العراق من خلال الرد على ضربات عراقية من نمط معين (ووسائل إعلامها في الواقع تحدثت علنا، حتى الآن، عن تواجد إسرائيلي، في مراحل مختلفة، في شمال العراق، كما تحدثت عن وحدات استطلاع إسرائيلية غرب العراق)، بل أيضا لإمكانية قيام شارون بأعمال غير مألوفة تجاه الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية، مستفيدا، من جهة، من انشغال العالم بمتابعة الحدث الأهم في المنطقة، وهو الحرب الأميركية على العراق، ومتسلحا، من جهة أخرى، مسبقا بشيك أميركي على بياض للتصرف مع الشعب الفلسطيني على قاعدة »الحق في الرد«، التي أقرها بوش. والذريعة يمكن إيجادها دائما، واختلاقها أو توفير شروط حصولها للتغطية على عنف الرد، والاحتماء دائما بالكفالة الأميركية. ولا يقلل من هذا الاحتمال سعي الاميركيين الراهن وتوصياتهم لشارون، إبان زيارته الأخيرة لواشنطن وبعدها، بتهدئة الوضع نسبيا في الأراضي الفلسطينية وفك حصار التجويع والإفقار المفروض على ثلاثة ملايين فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. فهذه الدعوات الاميركية تأتي، بعد اشهر دامية من الدعم الأميركي الكامل للحرب الشارونية الوحشية على الشعب الفلسطيني، بهدف تسهيل مهمة الاميركيين في محاولة توسيع رقعة المشاركين او المسهّلين او الصامتين على حربهم ضد العراق، خاصة بعد ان تبين ان المعارضة للحرب واسعة جدا في أنحاء العالم، وفي مجلس الأمن الدولي، وحتى داخل الحزب الحاكم والحكومة في بريطانيا الحليفة لواشنطن، وداخل الولايات المتحدة نفسها.

احتمال ابعادات بالجملة... ومجازر بشرية وسياسية

والسلوك المتوقع لشارون وجيشه في الأراضي الفلسطينية يمكن أن يبدأ من الإبعادات بالجملة (أشكال معينة من »الترانسفير« قد تشمل قادة وكوادر ومناضلين –بمن فيهم رأس السلطة الفلسطينية– بالمئات وحتى بالآلاف، كما قد تشمل مواطنين عاديين من مناطق مطلوب إفراغها من سكانها الفلسطينيين– بعض المناطق الحدودية أو القريبة من الكتل الاستيطانية، وذلك على نطاق أوسع مما جرى مع قرية يانون، شرق نابلس، مؤخرا، اثر سنوات أربع من الاعتداءات المتواصلة من مستوطني ايتامار المجاورة والمحيطة بالقرية الفلسطينية). ويمكن أن يصل سلوك شارون الى حد المجازر الترويعية الواسعة وحملات التصفية المنهجية للقيادات والكوادر الفلسطينية. وكل ذلك بهدف إنجاز مهمة القضاء على الحركة الوطنية الفلسطينية، التي هي المهمة الهاجس وهدف شارون منذ مجيئه الى سدة الحكم.

وعبر قراءة التاريخ الشخصي لشارون وتجاوزاته المتكررة للضوء الأحمر، كما عنون أحد الصحافيين الإسرائيليين كتابه عنه، يمكن الاستدلال بأن ما يمكن أن يعتبر مستغرباً ومستبعداً لأسباب عدة، ليس أقلها الإدانة الدولية المفترضة لسلوكيات شاذة كهذه، هو أمر قابل للتنفيذ والترجمة على الارض مع شخص كهذا ومع طاقم اليمين المتطرف الذي يحيط به، خاصة إذا ما توفر غطاء الحرب الأكبر في المنطقة وغطاء التبرير الأميركي المسبق او التساهل المتوقع، وخاصة إذا ما عبر الفلسطينيون، كما هو طبيعي ومتوقع، عن إدانتهم للحرب الاميركية وتعاطفهم مع العراق المتعرض للعدوان.

وهكذا، فان من مصلحة الفلسطينيين (والعرب، وأنصار الحرية والسلام في العالم) منع هذه الحرب والحؤول، إذا كان ذلك لا زال ممكنا، وان بنسبة احتمال غير كبيرة، دون وقوعها ودون الخراب والاستعباد اللذين ستحدثهما. وإذا كانت المواقف الرسمية العربية، بشكل عام، غير فاعلة ومؤثرة على هذا الصعيد، ان لم تكن في بعض الحالات خانعة وملحقة ومستجيبة للمتطلبات العسكرية والسياسية الاميركية، فان بإمكان الشارع العربي، بالرغم من الاحتياطات القمعية والترهيب الواسع وحملات التنفيس التي تقوم بها بعض وسائل الإعلام، بما في ذلك إذاعة »سوا« الاميركية الرسمية باللغة العربية والتي أنشأت قبل اشهر وجيزة لهذا الهدف تحديدا، بإمكان الشارع ان يتحول مجددا الى عنصر فاعل وضاغط ومؤثر، كما كان عليه في المرحلة الأولى من الانتفاضة الفلسطينية الراهنة، ليدفع الحكومات الى مواقف أكثر تجاوبا مع مشاعر، ومصالح شعوبها الحقيقية، وليلتقي بذلك مع التيار العالمي الواسع المناهض للحرب، والذي كان له في الماضي، ومرارا، دور كبير في لجم نزعات حربية او وقف حروب استعمارية.

فالشارع، بالرغم من القناعات الماكيافيلية والمحتقرة للشعوب لدى العديد من الحكام وذوي النفوذ في إنحاء العالم، وفي منطقتنا أيضا، الشارع في عصرنا عنصر مهم بشكل متزايد في تقرير مصير العديد من المشاريع العدوانية والمتعارضة مع مصالح البشرية. والحرب الاميركية على العراق، وقبلها حرب شارون على الشعب الفلسطيني، والتي كانت بمثابة بروفة مصغرة للحرب الأكبر، هي من ضمن هذه المشاريع التي ينبغي العمل على منعها وإفشالها أولا، وإذا حصلت رغم ذلك العمل بكل السبل من اجل عرقلة سعيها لتحقيق أهدافها المعادية لمصالح شعوب منطقتنا.

وعلينا الا نخاف من الكلمات. فنحن أمام شكل معاصر من الحروب الاستعمارية، التي افترضنا مبكرا أنها انتهت بشكلها السافر السابق الذي عهدناه خاصة في القرن التاسع عشر وثلاثة أرباع القرن العشرين. ومهما كانت الزخارف والذرائع، فنحن أمام مشروع حرب كهذه، من وظائفه الجانبية الخطرة علينا دعم بقاء وهيمنة النظام الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي ولفرض سيطرته لمواصلة السباحة ضد التيار العالمي التحرري، الاميركيي على منطقة غنية بمادة استراتيجية هامة للاقتصاد العالمي، وإبقاء الأوضاع العربية تحت السيطرة، كما يقولون في أميركا، بما في ذلك في الدولة الفلسطينية المتصورة وفق »رؤيا« بوش وطاقمه المسيطر على دفة القرار في واشنطن.